من التربية الإدماجية إلى التربية الدامجة: التجربة المغربية في تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة

ابراهيم نظير*
الدكتور عبد اللطيف الفرحي

*جامعة عبد المالك السعدي/ المغرب
nadirbrahim217@gmail.com

ملخص :

شكلت التربية الدامجة منعطفا تربويا في المغرب، إذ أصبح بإمكان جميع الأطفال من ولوج المدارس على الرغم من الاختلافات والصعوبات التي تكون بين هؤلاء الأطفال، وقد تبنت المغرب هذا البرنامج منذ سنة 2019، ويمكن أن نشير للتربية الدامجة باعتبارها عملية تتميز بالإندماج الكلي داخل النظام التربوي، وقد استند المغرب في تنزيله للتربية الدامجة إلى مبدئين أساسيين؛ الأول هو الركن القانوني الحقوقي، ثم الركن الثاني الذي تمثل في ماهو تربوي تعليمي، واستفادت المغرب من التجارب الدولية المتنوعة في تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة إلى أن وصلت إلى تجربة التربية الدامجة، وحققت بذلك مجموعة من المكاسب في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، كما واجهت في المقابل تحديات في تنزيل هذا البرنامج على أرض الواقع.

كلمات مفتاحية : التربية الدامجة؛ التربية الخاصة؛ التمدرس، الإعاقة؛ التربية الإدماجية

From Integration Education to Inclusive Education: The Moroccan Experience in Teaching Children with Disabilities.

Dr. Abdul Latif Al-Farhi
University Professor, École Normale Supérieure
Abdelmalek Saadi University. Tetouan, Kingdom of Morocco

ABSTRACT

Inclusive education has been a turning point in Morocco. All children have access to school despite differences and difficulties between these children. Morocco has adopted this programme since 2019. Inclusive education can be referred to as a system of education that guarantees everyone's right to education and enshrines the principle of equal opportunities and equal learning. Morocco based its implementation of inclusive education on two basic principles. The first is the legal-juristic pillar, then the second pillar, which is educational. Morocco had benefited from various international experiences in teaching disabled children until it had reached the experience of inclusive education. Thus, a range of gains have been made in the area of disabled children's education, and challenges have been encountered in implementing this programme.

KEYWORDS: inclusive education; special education, teaching, disability; integration education

المقدمة

انخرطت المغرب قبل 2019 على غرار مجموعة من الدول في الاهتمام بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، إذ أصدرت وزارة التربية الوطنية مجموعة من الإجراءات من قبيل؛ دليل التنظيم التربوي لأقسام الإدماج المدرسي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة شهر

نونبر 2019، ثم القرار الوزاري الصادر بتاريخ 22 شتنبر 2014 تحت موضوع «تمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا قانون الإطار رقم 97.13 المنشور في الجريدة الرسمية تحت عدد 6466 والمتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها (الباب الثالث: المادة 11 الخاصة بالتربية والتعليم والتكوين) والصادر بتاريخ 19 ماي 2016، إلا أن هذا الاهتمام لم يرتقِ إلى ما طمح له المهتمون بشأن الأطفال في وضعية إعاقة.

شهدت هذه الفترة (قبل الموسم الدراسي 2020/2019) تطورا ملحوضا في تمدرس هؤلاء الأطفال، إلا أنه لم يتم بعد إدماج هؤلاء الأطفال في أقسام عادية، بل عرفت هذه المدة المزج بين نوعين من التمدرس، يتمثل النوع الأول في تمدرس هؤلاء الأطفال في أقسام خاصة (هنا لا يمكننا أن نتحدث عن التربية الدامجة) ويتجلى النوع الثاني في تمدرس هذه الشريحة في أقسام عادية؛ وهذا ما يسمى بنظام التربية الإدماجية الذي كان قبل 2019 (المزج بين التمدرس في الأقسام الخاصة والعادية)، والذي جاء محله التربية الدامجة والتي ألغت الأقسام الخاصة داخل المؤسسات التعليمية.

عرف المغرب منذ سنة 2019 (الموسم الدراسي 2020/2019) تنزيل مشروع التربية الدامجة والذي ينص على حق جميع الأطفال في وضعية إعاقة في الولوج إلى المؤسسات التعليمية على غرار أقرانهم من المتعلمين. وجاء هذا الـورش بمجهودات كل من المهتمين بالأفراد في وضعية إعاقة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي سابقا (وزارة التربية والتعليم الأولي والرياضة حاليا) والتي قامت بتفعيل مفهوم التربية الدامجة والتي تعني؛ النظام التربوي الذي يأخذ بالحسبان في مجال التعليم والتعلم الاحتياجات الخاصة لكل الأطفال والراشدين من الأطفال في وضعية إعاقة. حيث استندت المغرب في تنزيل هذا الورش على مجموعة من الاتفاقيات الدولية (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 1993، اتفاقية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2006...)

و والوطنية (دستور المملكة المغربية 2011 «الفصل34»، الرؤية الاستراتيجية 2015 ـ 2030 «الرافعة 4»، القانون الاطار 17ـ 51 «المادة25»...) ولعل أكبر مساهمة في تفعيل التربية الدامجة يعود إلى القرار الوزاري 19 ـ 047 الصادر بتاريخ 24 يونيو 2019 بشأن التربية الدامجة للتلميذات والتلاميذ.

1 ـ مفاهيم مفتاحية:

التربية الدامجة:

يُعرف مفهوم التربية الدامجة باعتباره نظاما تربويا يؤدي إلى ضمان وتأمين حق جميع الأشخاص في وضعية إعاقة، في الالتحاق بالمدارس النظامية المحلية، ومنع الصعوبات المادية التي قد تقف حاجزا أمام وصول وحضور ومشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة، من أجل توفير تعليم ناجع وتحقيق نتائج تعليمية فاعلة لجميع الأطفال والراشدين (UNISCO, 2018). إذن، فالتربية الدامجة هي النظام التربوي الذي يضمن حق الجميع في التعليم والتعلم داخل المؤسسات التعليمية لكافة المتمدرسين بما فيهم الأطفال في وضعية إعاقة، كما يضمن تحقيق المساواة في التعلم والإرتكاز على مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعلمين.

التربية الدامجة هي النظام التربوي الذي يضمن حق الجميع في التعليم والتعلم داخل المؤسسات التعليمية لكافة المتمدرسين بما فيهم الأطفال في وضعية إعاقة

التربية الإدماجية:

ترتكز التربية الإدماجية على ضمان التمدرس للأطفال في وضعية إعاقة من خلال توفير مقعد داخل المؤسسات التعليمية، إلا أن هذا المقعد يكون في فصول (أقسام) معزولة وببرامج مختلفة. وتنعدم في هذه الأقسام في غالب الأحيان على وسائل وحاجيات وأنظمة تربوية متكيفة لكل إعاقة، فضلاً عن إعتمادها على مقاربات بيداغوجية ومناهج دراسية لا علاقة لها بهؤلاء الأطفال من حيث التكييف وملائمتها مع أنواع الإعاقات المتواجدة لدى هؤلاء الأطفال، ويشير مفهوم التربية الإدماجية بالنظام التربوي الذي يتميز بتجميع الأطفال

في وضعية إعاقة في فصل دراسي «خاص» في مدرسة عادية، فضلاً عن الأطفال في وضعية إعاقة المُدمجين في الفصول الدراسية العادية (Petit, 2001).

الإعاقة:

يشير مفهوم الإعاقة على كل فرد يعاني من ضعف طويل الأمد على المستوى الجسدي (الفيزيائي)، الذهني والحسي، وقد يمنعهم هذا الضعف من التعامل مع مختلف الحواجز، وأيضا من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على غرار الأفراد الآخرين (الأمم المتحدة، 2007).

2 ـ السياق التاريخي للتربية الدامجة على المستوى الدولي

2 ـ 1 التربية الخاصة

عرف Spencer Salend (2011) التربية الخاصة بأنها تعليم خاص يقدم مجموعة من الممارسات التعليمية والتقييمية الخاصة بالأفراد في وضعية إعاقة والتي تم تصميمها استجابة لتحديد ومعالجة نقاط القوة، فضلاً عن التحديات التي تواجهها هذه الفئة، وذلك من أجل تحسين قدراتهم في المجال التربوي، الاجتماعي والسلوكي... لتعزيز مبدأ الانصاف للوصول إلى كل جوانب التعليم والمجتمع (Hornby, 2014).

تعد فرنسا من أوائل الدول التي تبنت هذا الانموذج التربوي، حيث يُعد الطبيب الفرنسي جون إتارد Jean Itard حسب Max Kirmsse (1915) أول من اهتم بالتربية الخاصة من خلال الطفل فيكتور (طفل بري «متوحش sauvage « وُجد في غابة Aveyron) ما بين 1801 و 1806 (Schlicht, 2022) . وانتقلت هذه التجربة في التأهيل والإعتناء بالأشخاص في وضعية إعاقة من فرنسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قام Thomas Gallaudet بتأسيس أول مدرسة للصم سنة 1817 والتي تحمل إسم « American Asylum for the Education of the Deaf

and Dumb «، ثم تلاه صامويل هاو Samuel Howe بإنشاء أول مدرسة للمكفوفين في ولاية Massachusetts والتي تسمى حاليا بـ « Perkins School for the blind » سنة 1929، وفي نفس السنة تمكن لويس برايل Louis Braille من نشر نظامه المشهور الخاص بالمكفوفين. وبعدها قام صامويل هاو Samuel Howe أيضا بتأسيس مدرسة للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية سنة 1948.

واهتم بعد ذلك العديد من الأطباء بما جاء به جوت اتارد Jean Itard واستطاع إدوارد سيغان Edouard Seguin (تلميذ Jean Itard) تأسيس أول مدرسة خاصة لتربية ما يسمى أنداك بـ «البلهاء idiots» (الاعاقة الذهنية) سنة 1940، وتولى كذلك في مستشفى Bicêtre بتربية هؤلاء الأطفال سنة 1942 بتعاون مع الطبيب فليكس فوازن Félix Voisin. وبعد هجرته إلى أمريكا قام بتدريب وإنشاء مدارس لهؤلاء لأطفال على غرار ما فعله في فرنسا. وتمكن الطبيب جوهان جوجينبول Jo-hann Guggenbuhl من وضع برنامج تدريب داخلي للأطفال المصابين بـ «متلازمة نقص اليود الخلقي أو القماءة creti-nism» في سويسرا (Slee & Tait, 2022) ، حيث كانت بدايته سنة 1941. وقد أجرى صامويل كيرك Samuel Kirk دروسا تعليمية ليلية مع طفل يبلغ من العمر 10 سنوات في مؤسسة أوك فورست Oak Forest Institution للأطفال الجانحين Child offenders تحت ممر صغير بعيدا عن نظرة العاملين في هذه المؤسسة، ويعتبر كيرك كأحد مؤسسي التربية الخاصة في أمريكا.

وطرح ديزري-ماغلوار بورنفيل Désiré-Magloire Bourne-ville إلى تحسين استقبال الأطفال وتعليمهم في المصحات التي تهتم بالاضطرابات الذهنية، فضلاً عن إنشاء فصول خاصة داخل المدارس الابتدائية العادية لاستيعاب الأطفال الذين تحسنوا (هذا الاقتراح تم رفضه) (Plaisance, 2010).

وقد دافع عن هذه الفكرة كل من ألفريد بينيه Al- Binet fred و ثيودور سيمون Théodore Simon (1908) اللذين صاغا مقياساً للذكاء، وذلك لتحديد الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية. وتميز القرن العشرين بسن عدد من القوانين التي تضمن للأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم في التعليم. وعرفت جامعة نيويورك إدراج برنامج تدريبي لمعلمي لتربية الخاصة تقدمه هذه المؤسسة في الدورات التي تقدمها(Winzer, 1993) . وقد شهدت سنة 1909 إضفاء الشرعية من خلال قانون 15 أبريل على تأسيس حجرات دراسية (ملحقات بالمدارس الابتدائية العمومية) وذلك لتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة (الإعاقة الذهنية).

2 ـ 2 التربية الإدماجية:

ارتبط ظهور التربية الإدماجية من خلال بروز بعض الأفكار نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين على يد مجموعة من الناشطين والمدافعين عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ونذكر كل من بنك ميكلسن Mikkelsen Bank (1969) والسويدي بينغت نيرجي Bengt Nirje (1969)، وقد تم نشر هذه الأفكار من طرف الألماني وولف ولفنسبرجر Wolfensberger Wolf (1972) في كندا والتي سُميت بمبدأ التطبيع The normalisation (Thomazet, 2008)؛ حيث تشير هذه الأخيرة إلى عدم التمييز بين الأفرادي ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم، وإعطاء نفس الظروف الطبيعية للجميع، بما فيها التعليم، السكن، التوظيف..... وتعد هذه الأفكار أسس الإدماج المدرسي والمجتمعي للأطفال ذوي الإعاقة.

وفي سنة 1975 أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانونا تحت رقم 142-94 والمعنون بـ «قانون التعليم لجميع للأشخاص في وضعية إعاقة»، حيث أكد هذا القانون على حق الحصول على تعليم مجاني، ومكيف في بيئة طبيعية قدر

الإمكان لكل الأطفال والمراهقين (Congress of the United States, 1975). وفي نفس السنة أصدرت فرنسا قانون رقم 75-534 والمعروف بـ «التوجيه لصالح الأشخاص في وضعية إعاقة guidance for people with disabilities»، حيث يقر هذا القانون بحق الأشخاص في وضعية إعاقة في التعليم على غرار الأشخاص الآخرين (Plaisance & Schneider, 2013)). بعد هذه القوانين انتشرت التربية الإدماجية بشكل واسع في أوربا وأمريكا الشمالية، مما أدى إلى إلغاء الإقصاء الذي عرفه الأشخاص في وضعية إعاقة بشكل واسع قبل السبعينات من القرن العشرين، وبذلك أصبح هذان القانونان من أكبر الدعائم القانونية في ترسيخ التربية الإدماجية.

2 ـ 3 التربية الدامجة:

ظهرت التربية الدامجة في مؤتمر «سالامنكا Salamanca» برعاية منظمة اليونيسكو ووزارة التعليم الإسبانية حول التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة سنة 1994 وقد تبنى هذا المؤتمر التربية الدامجة كتصور لتطوير التعليم للجميع، وأكد أن المبدأ الأساس للمدرسة الدامجة هو تعليم جميع الأطفال، على الرغم من أي صعوبات أو اختلافات قد تكون لديهم. ويجب على المدارس الدامجة أن تستجيب للاحتياجات المتنوعة للمتعلمين، وتضمن للجميع الجودة من خلال المناهج والاستراتيجيات التدريسية المناسبة.... (UNESCO et MESE, 1994). واعتمدت هذه الخلاصات من قبل 92 حكومة ممثلة و 25 منظمة دولية من جميع أنحاء العالم وتم إصدارهما بالاشتراك بين اليونسكو ووزارة التعليم والعلوم الإسبانية.

3 ـ السياق التريخي للتربية الدامجة في المغرب

عرف المغرب سلسلة من التجارب في مجال تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، كانت بدايتها بما يعرف بالتربية الخاصة Spe-

cial Education في الستينات من القرن العشرين من خلال ظهور مجموعة من المنظمات والمؤسسات والجمعيات التي تهتم بشأن الأشخاص في وضعية إعاقة. وكانت التجارب الأولى التي تمت بالمغرب محصورة على الإعاقات الحسية (سمعية وبصرية) بداية من 1968 عبر إحداث «المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب» ثم تلتها «مؤسسة الآميرة أسماء للأطفال الصم» (1972) ، لتنضاف بعدها في سنوات الثمانينات فئة الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2019).

وتعد التربية الإدماجية integration Education كمرحلة ثانية من مراحل التجارب المتعلقة بتمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، وكان لهذه المرحلة في المغرب أهمية كبرى في تكريس حق الأشخاص في وضعية إعاقة في التعلم. وشهدت سنة 1994 إنشاء أول قسم للإدماج من طرف الجمعية المغربية لدعم ومساعدة المعاقين ذهنيا بمدرسة المنظر الجميل بالعاصمة الادارية الرباط، وتبعتها الوزارة الوصية على القطاع بمعية المندوبية السامية للأشخاص المعاقين، إذ أحدثت سنة 1996 ما يقارب 15 قسما للإدماج كمرحلة تجريبية في مجموعة من المدن الكبيرة، وذلك استعدادا للموسم الدراسي 1998/1997 بغاية إدماج هذه الفئة (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2019). واستمرارا في عملية الإدماج أصدرت وزارة التربية الوطنية العديد من المذكرات لدمج هؤلاء الأطفال إما بشكل جزئي أو كلي في الفصول الدراسية العادية (ما بين 1997 و 2004)، بالإضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات بين القطاعات الأخرى.

شكلت التربية الدامجة Inclusive Educationقفزة نوعية في إطار تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة كمرحلة ثالثة من المراحل التي أقرها المغرب في أنماط تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة

وقد شكلت التربية الدامجة Inclusive Education قفزة نوعية في إطار تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة كمرحلة ثالثة من المراحل التي أقرها المغرب في أنماط تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة. تمثلت التجربة الأولى في للتربية الدامجة بجهة سوس ماسة سنة

2014 في السلك الابتدائي و 2017 السلك الثانوي الإعدادي من خلال الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة نفسها، وذلك على إثر مشروع تشخيص تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة والذي جمع بين وزارة التربية الوطنية، اليونسيف والمنظمة العالمية للإعاقة سنة 2013. ونشرت وزارة التربية الوطنية 2017 الإطار المرجعي للهندسة المنهاجية للتربية الدامجة؛ حيث غيرت اسم «قسم الإدماج المدرسي» بمصطلح آخر تحت عنوان» قسم التربية الدامجة»، إلا أن هذا المرجع لم يخرج من المقاربة الإدماجية في التطبيق. وجاء بعد ذلك تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين المُعنون بـ «مدرسة للعدالة الاجتماعية: مساهمة للتفكير حول الانموذج التنموي» سنة 2018 ليؤكد في محوره الموسوم بالتربية غير الدامجة بأن التعليم بالمغرب لم يتمكن بعد من دمج الأطفال بشتى اختلافاتهم وصعوباتهم.

وأطلقت الوزارة المعنية سنة 2018 مشروع صياغة دلائل تفسر وتوضح الإطار المرجعي للهندسة المنهاجية. ونظم المجلس الأعلى للتربية والتكوين بشراكة مع منظمة اليونيسيف أيام 7 و8 يناير سنة 2019 ندوة دولية في موضوع «الحق في التربية الدامجة: انتقال مفاهيمي وتحول الممارسات ورهانات التقييم» والتي تناولت من خلال المناقشات المستفيضة لمختلف الأفكار من حيث الآفاق والمداخل والطرائق الفاعلة والناجعة للترسيخ المؤسساتي للتربية الدامجة. وفي نفس السنة تم صدور «تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب» من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والذي أشار فيه إلى ضرورة ضمان الإنصاف في الحق في مجال التربية والتعليم لجميع الأطفال من خلال تبني استراتيجية واضحة لتربية دامجة للأطفال في وضعية إعاقة. واستمرارا في تبني هذا المسار، شكلت سنة 2019 تنزيل التربية الدامجة على أرض الواقع، وذلك من خلال إصدار قانون الإطار رقم 51.17 الصادر بالجريدة الرسمية سنة 2019 (19 غشت) تحت عدد 6805 الذي يعد إمتدادا للرؤية الاستراتيجية

2030/2015، ويعد قانون الإطار مرجعا قانونيا فيما يخص منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بشكل عام ودمج الأطفال في وضعية إعاقة داخل المؤسسات التعليمية بشكل خاص. وقامت وزارة التربية الوطنية بإصدار ثلاث دلائل خاصة بالتربية الدامجة شهر يونيو 2019 والتي تحمل عنوان «الإطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة» وتتوزع على ثلاث دلائل، الأول خاص بمديري المؤسسات التعليمية، والثاني للمدرسين ثم دليل خاص بالأسر والجمعيات، وأُصدرت هذه الدلائل من طرف وزارة التربية الوطنية ومنظمة اليونيسيف. أما بالنسبة للقرارات والمذكرات الوزراية التي اسهمت في ترسيخ الحق التربوي للتربية الدامجة؛ نذكر على سبيل المثال: القرار الوزاري رقم 047.19 الصادر بتاريخ 24 يونيو 2019، بشأن التربية الدامجة للمتعلمين والمتعلمات في وضعية إعاقة، والذي أشار إلى ضرورة تقديم خدمات التربية والتعليم والمواكبة للمتعلمين في وضعية إعاقة، وحدد الفئات المستفيذة من التربية الدامجة، ثم المذكرة الوزارية رقم 047.19 الصادرة بتاريخ 24 يونيو 2019، بشأن تفعيل مقتضيات القرار الوزاري المذكور أعلاه، والذي يؤكد على ضرورة تنزيل المقتضيات اللازمة لجعل المؤسسات التعليمية دامجة، وذلك من خلال تكييف فضاء التعلم، طرائق التدريس، التقييم واشراك كل المهتمين بهذا المشروع، وكذا المذكرة الوزارية رقم 0656.19 الصادرة بتاريخ 17 شتنبر 2019 في شأن ضرورة استقبال وتسجيل المتعلمين والمتعلمات في وضعية إعاقة بالمؤسسات التعليمية.... . وعرف التعليم الأولي أيضا التحاقه بالتعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي فيما يخص عملية الدمج التربوي، حيث شهد بتاريخ 31 مارس 2022 إعطاء الانطلاقة الرسمية لعملية الدمج في التعليم الأولي من خلال الورشة الوطنية والتي عرفت حضور كل من وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي وممثل اليونيسيف ومجموعة من القطاعات والمؤسسات التي تشتغل في مجال التربية الدامجة.

4 ـ مرتكزات ومبادئ التربية الدامجة:

إرتكزت التربية الدامجة على مجموعة من المبادئ والمرتكزات، من خلال الأبحاث والدراسات التي قام بها العديد من الباحثين في تخصصات مختلفة (باحثون في علم النفس، باحثون في علم الإجتماع، باحثون في القانون، ناشطون حقوقيون، رجال سياسة، فلاسفة...) وفق التطورات الفكرية والعلمية في كل فترة.

وقد جاء في دليل مديري المؤسسات التعليمية تحت عنوان «التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة» (2019) مجموعة من المرتكزات والمبادئ التي اعتمد عليها المغرب في تنزيل التربية الدامجة، ويمكن توضيحها فيما يلي (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث، 2019):

ـ المرتكزات:

ـ **المرتكزات الاجتماعية والإقتصادية:** تعطي التربية الدامجة مجموعة من التصورات الإيجابية، حيث يعد تواجد الأطفال في وضعية إعاقة داخل الفصول الدراسية أساسا لدمجهم في المؤسسات التعليمية وفي المجتمع وتقبل الاختلاف بينهم وبين الآخرين. أما من الناحية الإقتصادية، فتعليم هؤلاء الأطفال في الفصول الدراسية العادية مع أقرانهم لا يكلف الدولة من الناحية المالية الكثير، مقارنة بإنشاء المراكز والأقسام الخاصة بهذه الشريحة المهمة من المجتمع، التي تحتاج لتمويلات إضافية أكثر كلفة.

دعمت المؤسسات الحقوقية والمهتمين بالشأن التربوي، الأفكار التي تؤكد على ضرورة عدم الإقصاء والتمييز بين الأشخاص، خصوصا الأشخاص في وضعية إعاقة والفئات الهشة من المجتمع

ـ **المرتكزات القانونية:** دعمت المؤسسات الحقوقية والمهتمين بالشأن التربوي، الأفكار التي تؤكد على ضرورة عدم الإقصاء والتمييز بين الأشخاص، خصوصا الأشخاص في وضعية إعاقة والفئات الهشة من المجتمع. واسهمت هذه الأفكار في بروز الأفكار الأولى للتربية الدامجة، حيث نص الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة سنة 1948 في حق كل الأفراد

في التعليم. وتلا ذلك مجموعة من الاسهامات الفردية والمؤسساتية، حتى أكدت مرة أخرى الأمم المتحدة سنة 1993 على أحقية الأشخاص في وضعية إعاقة في التعليم والصحة والشغل والخدمات الاجتماعية.

ـ المرتكـزات الفلسـفية: للفلسـفة دور مهـم في ظهـور التربيـة الدامجـة، وذلـك مـن خـلال قيـم المسـاواة التـي رفعتهـا الفلسـفة الفرنسـية، إذ تؤكـد هـذه الفلسـفة عـلى رفـض التمييـز بـين الأفـراد مهـما كانـت اختلافهـم. وتبنـت التربيـة الدامجـة هـذه الأفـكار مـن خـلال اسـتغلال امكانيـات وقـدرات الأفـراد في وضعيـة إعاقـة وتشـجيعهم.

ـ **المرتكزات البيداغوجية والعلمية:** اسهمت مجموعة من المجالات المعرفية؛ السوسيولوجية والبيداغوية والسيكولوجية في النهوض بالتربية الدامجة، حيث تعد المدرسة السوسيوبنائية في السيكولوجية من بين أهم الركائز التي تعتمد عليها التربية الدامجة، والتي تعتبر أن بناء التعلمات يكون بناء على التفاعلات بين الفرد ومحيطه (الفرد والراشد)، مما يسمح بالتعلم بشكل أفضل.

ـ المبادئ:

ـ مبـدأ المدرسـة للجميـع: يركـز هـذا المبـدأ عـلى حـق جميـع الأطفـال في ولـوج المدرسـة بـدون تمييـز، كيفـما كانـت هويتـه الثقافيـة أو الاجتماعيـة أو الصحيـة.

ـ مبدأ الحق في جودة التعلم: تضمن التربية الدامجة حق التعلم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من جهة، وحق في جودة التعلم من جهة أخرى. إذ يجب على الأطر التربوية أن يقومو بدورهم في ضمان تعليم ذي جودة.

ـ مبـدأ الإنصـاف: ينـص هـذا المبـدأ عـلى المسـاواة بـين الجميـع في حـق التعلـم، بالرغـم مـن اختـلاف في العوامـل والظـروف.

ـ مبـدأ تكييـف التعليـم لا تكييـف المتعلـم: : ويتمثـل هـذا المبـدأ في تكييـف التعليـم مـن خـلال المـشروع البيداغوجـي الشـخصي

للطفل ذي الاحتياجات الخاصة، وفق ما يسمح له ذلك بمسايرة مساره الأكاديمي انطلاقا من وتيرته الخاصة في الفهم والتعلم والإنجاز.

ـ مبدأ المراهنة على الوساطة الاجتماعية: يعد التربية الدامجة أن جودة الوساطة التربوية والاجتماعية هي الكفيلة بتطوير التعلم والشخصية؛ وذلك من خلال بعدين أساسيين: البعد البيداغوجي؛ والذي يمثله المدرسون والمربون ثم البعد الاجتماعي؛ والذي يتجلى في الأسرة وزملاء الفصل الدراسي، إذ يبقى هذان البعدان الأساس لنجاح عملية الدمج.

5 ـ سياق التربية الدامجة بالمغرب:

إن تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة استند إلى ركنين أساسيين، تمثل الأول في الجانب الحقوقي ـ القانوني، وتجلى الثاني في الجانب التربوي ـ التعليمي. ومن خلال هذين المبدأين تغيرت نظرة المجتمع حول تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، إذ كان قبل 2019 قبول هؤلاء الأطفال في المدارس من خلال اجتهادات المسؤولين على التعليم (أكاديمية، نيابة، مديرية، أطر إدارية في المدارس...)، أما الأن فأصبح التمدرس حق إلزامي لهذه الفئة من خلال توفر شرط الملف الطبي للطفل، درجة الإعاقة تكون بين الخفيفة والمتوسطة، فضلاً عن تواجد مرافقة الحياة المدرسية داخل الفصل الدراسي بمعية الطفل في وضعية إعاقة.

5 ـ 1 السياق الحقوقي ـ القانوني

إلتحقت المغرب كجل الدول على توقيع والمصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية المُنادية إلى النهوض بحقوق الأطفال في وضعية إعاقة، وقد شهدت سنة 1993 المصادقة على الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل (المادة 23 الخاصة بالأطفال في وضعية إعاقة)، وكانت هذه الخطوة الأولى للإنخراط في المزيد من الاتفاقيات التي ستأتي فيما بعد. وفي خطوة أخرى تمت المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والبرتوكول الاختياري الملحق بها سنة 2009. وفي إطار الوثائق الوطنية، عبر المغرب في دستوره لسنة 2011 عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة عبر مجموعة من الفصول، وخاصة الفصل 34 والذي ينص على تأهيل وإدماج هذه الشريحة المهمة من المجتمع والتمتع بجميع الحريات والحقوق على غرار باقي المواطنين.

5 ـ 2 السياق التربوي ـ التعليمي:

أكدت الرؤية الإستراتيجية 2015 ـ 2030 والتي جاء بها المجلس الوطني للتربية والتكوين عن خطتها لوضع برنامج تربوي يكرس التربية الدامجة، وقد جاء في الرافعة الرابعة من هذه الرؤية تحت عنوان « تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة»، إقرار حق الأطفال في وضعية إعاقة في الولوج إلى المدارس (حق التمدرس) بعيدا عن الإقصاء والتمييز. وقد انبثق من الرؤية الإستراتيجية مجموعة من القوانين التشريعية والنصوص التنظيمية للتربية الدامجة.

إن التصور الذي طرحته الرؤية الاستراتيجية 2015 ـ 2030 تم تنزيله كقانون تشريعي من خلال قانون الإطار 51.17 والصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 19 غشت 2019 تحت عدد 6805، و هو تاريخ بداية تنزيل التربية الدامجة بالمغرب على أرض الواقع. يركز قانون الإطار بشكل عام على منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وبشكل خاص على دمج الأطفال في وضعية إعاقة بالمدارس على غرار الأطفال الآخرين، وأكدت هذا القانون في المادة 19 على إلزامية الولوج إلى التعليم المدرسي من قبل جميع الأطفال، إناثا وذكورا عند بلوغهم سن التمدرس، ويقع هذا الإلتزام على الدولة والأسرة أو أي شخص مسؤول عن رعاية الطفل قانونيا.

وعلى مستوى النصوص التنظيمية للتربية الدامجة، قامت وزارة التربية الوطنية بإصدار العديد من القوانين التي تنظم هذا البرنامج التربوي، حيث أفرجت مجموعة من القرارات والمذكرات والدلائل الوزارية الخاصة بالتربية الدامج (القرار الوزاري رقم 047.19 الصادر بتاريخ 24 يونيو 2019، المذكرة الوزارية رقم 047.19 الصادرة بتاريخ 24 يونيو 2019، ـ المذكرة الوزارية رقم 047.19 الصادرة بتاريخ 24 يونيو 2019، ـ المذكرة الوزارية رقم 0656.19 الصادرة بتاريخ 17 شتنبر 2019، إصدار ثلاث دلائل خاصة بالتربية الدامجة شهر يونيو 2019 والتي تحمل عنوان «الإطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة»....).

إن حق الطفل في وضعية إعاقة في الولوج إلى المؤسسات التعليمية أصبح قانونيا بداية من 2019 (الموسم الدراسي 2019 ـ 2020) من خلال قانون الإطار 51.17 والنصوص التنظيمية الأخرى (قرارات وزارية، مذكرات وزارية، دلائل مرجعية...). وبهذا يكون المغرب قد قطع مع زمن التمييز والفصل بين الأطفال في التربية والتعليم.

6 ـ التربية الدامجة بالمغرب : المكتسبات والتحديات

6 ـ 1 مكتسبات التربية الدامجة :

أصبح المغرب على غرار مجموعة من الدول التي قامت بتنزيل تجربة التربية الدامجة على أرض الواقع ومن المهتمين بحق الأطفال في وضعية إعاقة في التعليم والتعلم، والولوج إلى المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية منذ سنة 2019 (الموسم الدراسي 2019 ـ 2020)، أي منذ إصدار قانون الإطار 51.17 كقانون تشريعي، فضلاً عن مجموعة من النصوص التنظيمية (قرارات ومذكرات وزارية، دلائل للإطار المرجعي للتربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة...). وبهذا التنزيل تمكنت شريحة واسعة من الأطفال بالالتحاق بالمدارس، وأصبح التعليم حقا من حقوقها.

اسهمت التربية الدامجة في إلتحاق مجموعة كبيرة من الأطفال في وضعية إعاقة بالمدارس العمومية والخصوصية، حيث كان في السابق يتم التعامل مع هذه الفئة غالبا بالرفض، باستثناء القليل (كفئة قليلة من بعض الاعاقات الحسية)، إلا أنه مع مجيء التربية الدامجة أصبح التعليم حق لهؤلاء الأطفال من خلال توفر كل من؛ الملف الطبي للطفل، ثم أن تكون درجة الإعاقة بين الخفيفة والمتوسطة، بالإضافة إلى وجود مرافقة الحياة المدرسية مع الطفل (المتعلم)، وهكذا يتم قبول هؤلاء الأطفال.

اسهمت التربية الدامجة في إلتحاق مجموعة كبيرة من الأطفال في وضعية إعاقة بالمدارس العمومية والخصوصية

تمكنت التربية الدامجة بالمغرب من القطع مع الإقصاء من التمدرس الذي طال الأطفال في وضعية إعاقة لسنوات عديدة، حيث كان في السابق لا يُسمح لهؤلاء الأطفال من التمدرس في فصول دراسية مع أقرانهم، باستثناء بعض الحالات وباجتهادات من بعض المسؤولين التربويين (مدير مدرسة، مسؤول بمديرية التعليم...) أو بقبولهم من أحد المدارس

الخصوصيـة. إن الواقـع الـذي كان قبـل تنزيـل التربيـة الدامجـة جعـل أسر (أبـاء وأمهـات) الأطفـال في وضعيـة إعاقـة يعانـون مـن إقصـاء فلـذة أكبداهـن مـن حقهـم مـن التمـدرس، أمـا مـع مجـئ التربيـة الدامجـة فقـد أصبـح بقـوة القانـون حـق هـؤلاء الأطفـال في التمـدرس مـع أقرانهـم في نفـس الفصـل الـدراسي.

وفندت التربية الدامجة بالمغرب مبدأ الفصل؛ والذي يقوم بعزل المتعلمين على أساس الإعاقة، وهذا ما رفضته التربية الدامجة بتأكيدها على أنها ممارسة غير أخلاقية تقوض حق جميع الأطفال في التعلم. وبهذا قضت التربية الدامجة على العزل في الأقسام الدراسية، وأصبح جميع الأطفال كيفما كانت اختلافاتهم داخل فصل دراسي واحد. والقطع مع الإقصاء الذي عرفه الأطفال في وضعية إعاقة في مجال التعليم

يتم قبول مجموعة من الاعاقة والاضطرابات كما هو موضح بالدليل الموسوم بـ»الإطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة» الخاص بمديري المؤسسات التعليمية، والذي حدد مجموعة من الفئات التي يمكن لها الاستفادة من التربية الدامجة، وهي كالآتي:

- اضطراب طيف التوحد
- اضطراب النمو الذهني (الإعاقة الذهنية)
- الشلل الدماغي
- الاعاقة السمعية
- الاعاقة البصرية
- اضطراب التعلم المحدد / اضطراب التعلم النمائي
- اضطراب اللغة (الديسفازيا)
- اضطراب التناسق الحركي النمائي (الديسبراكسيا)
- اضطراب تشتت الإنتباه وفرط الحركة
- اضطرابات الذاكرة النمائية

إن أهم مُكتسب للأطفال في وضعية إعاقة هو تمتعهم بحق التربية والتعليم قانونيا على غرار أقرانهم من المتعلمين الآخرين.

6 ـ 2 إكراهات التربية الدامجة:

استقبلت أسر الأطفال في وضعية إعاقة مشروع التربية الدامجة بإيجابية وقبول كبيرين، خصوصا بعدما أصبح قبول أطفالها في المدارس بقوة القانون، إلا أنه على

الرغم من هذه المكتسبات لا تزال هناك إكراهات عديدة تجعل التربية الدامجة في بداية طريقها، حيث سجل العديد من المهتمين والمسؤولين في القطاع الوصي بشأن التربية الدامجة تحديات مختلفة تواجه هؤلاء الأطفال في تربية دامجة ناجعة.

استقبلت أسر الأطفال في وضعية إعاقة مشروع التربية الدامجة بإيجابية وقبول كبيرين، خصوصا بعدما أصبح قبول أطفالها في المدارس بقوة القانون

تتجلى أولى هذه التحديات في عدم تعميم تكوين المدرسين (أغلب المدرسين لم يتلقو أي تكوين فيما يخص التربية الدامجة) في مجال التربية الدامجة سواء في التكوين الأساسي أو التكوين المستمر، مما يضع هؤلاء المدرسين أما موقف يحسد عليه، حيث تغيب عنهم أبجديات التعامل مع هذه الفئة وكيفية توصيل المعارف الأساسية إليها، وهذا ما يجعل الكثيرين منهم يتعامل وفق المقاربة الإنسانية في غياب المقاربة التربوية. ونجد كذلك غياب اللوجستيك من خلال عدم توفر العدة التربوية (الأدوات واللوازم الديداكتيكية المُكيفة) الخاصة بالمتعلمين في وضعية إعاقة داخل الأقسام الدراسية.

تعاني التربية الدامجة من تحديات بيداغوجية وتربوية أيضا من خلال غياب مناهج ومقاربات وبرامج بيداغوجية ملائمة، تتماشى مع مختلف الاختلافات الموجودة لدى المتعلمين من الأطفال في وضعية إعاقة (على الرغم من بعض الاجتهادات التي يمكن أن نلمسها من قبل بعض المدرسين)، إضافة إلى ضعف الاشتغال وفق التبسيط والتكييف (في المقررات الدراسية) والمرونة.

هناك أيضا تحديات فيما يخص مرافقة الحياة المدرسية والتي تعتبر أساسية مع أغلب الأطفال في وضعية إعاقة لولوجهم إلى الفصول الدراسية، وذلك لتسهيل العملية التربوية، إلا أن الكثير من الأسر تعاني من عدم إستطاعتها لدفع رواتب مرافقة الحياة المدرسية، وهذا ما يؤدي بالعديد من هؤلاء الأطفال إلى مغادرة مقاعد المدرسة....

وعلى الرغم من وجود بوادر ايجابية في تنزيل التربية الدامجة في المغرب، إلا أنها ما زالت تعاني من عدة اختلالات وتحديات كبيرة،

وما زال الطريق طويلا من أجل إنجاح هذه التجربة التربوية الراقية.

الخاتمة

اسهمت التربية الدامجة بفتح أفق جديدة وأحدثت قفزة نوعية في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة منذ سنة 2019 (الموسم الدراسي 2019 / 2020). حيث أصبح التعليم داخل المؤسسات التعليمية مفتوحا في وجه الأطفال في وضعية إعاقة، والتي كانت بالأمس تُرفض بمبررات واهية. وبفضل التربية الدامجة أصبح التعليم حق للجميع، خصوصا للأشخاص في وضعية إعاقة الذين يعانون من إعاقات واضطرابات نمائية.

لكن مازال الطريق مليئا بالتحديات أمام تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، حيث اصطدمت بالكثير من التحديات التي تقف حاجزا أمام سير هذا المشروع كما كان منتظرا. إذ سجل العديد من الخبراء والمسؤولين الرسمية وخبراء في مجال الإعاقة مجموعة من الإكراهات التي تحيل دون تحقيق أهداف التربية الدامجة.

المراجع باللغة العربية

1- الأمم المتحدة (2007) **اتفاقية حقوق الاشخاص دوي الاعاقة والبرتوكول الاختياري**. نيويورك.

2- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2019) **تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب**. الرباط.

3- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي (2019) **الاطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الاطفال في وضعية إعاقة**. مديرية المناهج. ISBN: 978-9920-646-00-0

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Congress of the United States (1975). An act to amend the education of the handicapped act. Law 94-142. Washington, District of Columbia : Congress of the United States.

2- Hornby, G. (2014). Inclusive special education: Evidence-based practices for children with special needs and disabilities. Springer Science + Business Media. https://doi.org/10.1007/978-1-4939-1483-8.

3- Petit Christian (2001) **De L'intégration Scolaire**. N° 69 / Page 35 à 39. Eris « VST – Vie Sociale et traitements ».Cairo.Info.

4- Plaisance Éric (2010) L'ÉDUCATION INCLUSIVE, GENÈSE ET EXPANSION D'UNE ORIENTATION ÉDUCATIVE LE CAS FRANÇAIS. Actes du congrès de l'Actualité de la recherche en éducation et en formation (AREF), Université de Genève.

5- Plaisance, É., & Schneider, C. (2013). L'inclusion scolaire des enfants handicapés comme révélateur des tensions éducatives. Phronesis, 2(2-3), 87. doi:10.7202/1018076ar.

6- Schlicht **Laurens** (2022) Connaître et éduquer l' idiot . Revue d'histoire des sciences humaines. DOI : https://doi.org/10.4000/rhsh.5943.

7- Slee Roger , Tait Gordon (2022) Ethics and Inclusive Education: Disability, Schooling and Justice. Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-97435-0.

8- Thomazet, S. (2008). L'intégration a des limites, pas l'école inclusive ! Revue des sciences de l'éducation, 34(1), 123–139. https://doi.org/10.7202/018993ar.

9- UNISCO - Organisation des Nations Unies pour l'Éducation, la Science et la Culture et Ministère de l'Éducation et des Sciences Espagne (1994) DÉCLARATION DE SALAMANQUE E T CADRE D'ACTION POUR LES BESOINS ÉDUCATIFS SPÉCIAUX. CONFÉRENCE MONDIALE SUR LES BESOINS ÉDUCATIFS SPÉCIAUX: ACCÈS ET QUALITÉ. Salamanque, Espagne.

10- UNISCO (2018) **Defining the scope of inclusive education**. Global Education Monitoring.

11- Winzer, M (1993) The History of Special Education: from Isolation to Integration. Gallaudet University Press.